

بالصلوة المشروعة ولو كان العلم بهذا واجبا لم يطل صلاة الكافر المسلم  
 ولو علم الاحتياط فان كثيرا من ذلك في نزاع وادلة ذلك خصيه واكثرها من المتقدمين  
 ان كفاها في كل حال في خلافه وهو لا يخرجها من اجل قولها فان كان كافر باحد  
 واجبا فالكافر لا يملكها الا بغيره بل لا بد من العلم بالعلم لا بغيره لا بغيره  
 الفقهاء ولو طولوا بالادلة الشرعية تدل على صحة قول امامهم دون غيره لغيره عن ذلك  
 وكذا لا يعتد بخلاف مثل هذا فانه ليس من اجمل الاجتهاد بالصورة الثانية ان  
 يتفق المأمور ان الامام فعلا لا يسوغ عند غيره من ذلك من ذنبه او النساء المشهور  
 او حتى في تصد او يقيمها في صلواته وصوت هذه الصورة فيها نزاع مشهور  
 فاحد القولين لا يرفع صلاة المأمور لانه يعتقد بطلان صلاة امامه كما قال ذلك  
 من قال من اصحاب ابي حنيفة والشافعي واحمد والقول الثاني يرفع صلاة المأمور  
 وهو يذهب جمهور الفقهاء وهو قول مالك وهو القول الاخر في مذهبه اذ اقول  
 بل ولا يثبت في ذلك من يرفع صلواته على هذا وهذا هو الصواب لما ثبت في الصحيح  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا على محمد وان اخطاوا فلكم وعليه  
 فقد يرفع النبي صلى الله عليه وسلم ان خطأ الامام لا ينعقد كمالا مأمورا وان المأمور  
 يعتقد ان ما فعله الامام صالح له وان لا شيء عليه فيما فعله لانه يعتقد او يقلد  
 كجهنم وهو يعلم ان هذا قد عرفه له حظه فهو يعتقد صحة صلواته وان لا  
 ياتي من ازاله يهدى بالوجه على هذا لم يخرج له تفصيلا بل لو كان ينفذ واذا كان  
 الامام وقد فعلها جتهد فلا يكفها بنفسها الا معها والمأمور قد فعل  
 ما وجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيح وكان كل منهما تدرى ما وجب عليه  
 وقد حصل موافقة الامام في الافعال الظاهرة وقول القائل ان المأمور  
 يعتقد بطلان صلاة الامام خطأ منه فان المأمور يعتقد ان الامام فعل  
 ما وجب عليه وان الله قد غفر له ما اخطا فيه وان لا ينظر صلواته لاجل ذلك  
 ولو اخطا الامام والمأمور فسد الامام خطأ واعتقد ان المأمور جواز  
 متابعتهم فكما سلم المتكلمون خلف النبي صلى الله عليه وسلم من القنيتين  
 سهوا عنهم فانه انما صلوا كعبته وكانوا صلى جنسا سهوا فصلوا خلفه  
 جنسا كما فعل الصبي خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما صلوا جنسا تابعوا مع  
 علم

من  
 علم  
 مؤدبا

علمهم بان صلح جنسا لا يعتقادهم جواز ذلك فانه يرفع صلاة المأمور في هذه  
 الحال فكيف اذا كان الخطأ هو الامام وحده ووللفقهاء حكمهم على ان الامام  
 لو سلم خطأ لم ينظر صلاة المأمور اذ لم يتابعه ولو صلى على الخطأ بطلان صلاة  
 المأمور اذ لم يتابعه فلا بد من العلم ان ما فعله الامام خطأ لا يلزم منه بطلان  
 صلاة المأمور والله اعلم **مسألة** في رجل ساكن في بيتان على  
 مسرة مساعة عن احد من قبيلتي جازية وفي عينه صفة من صب الماء ولو كان  
 حارا وان ذهب الى الحمام فاقته الوقت وان سري بلبده فرباهل **الجواب**  
 الحمد لله العالمة اذا طلع الفجر وتقدم عليه سحوا الماء لبعده وخوفه منها  
 واستعمالها كذا في حيث لو طلع من الوقت قبل فرغته من الصلاة والحاجز اهل  
 المقام من عنده هو وخوفه عليهم اذا ذهب فانه يبيد ويصلي ولا يفوت الصلاة  
 ولا يفر بها ولا يجي عليه ان يذهب يطلب الماء قبل الموعود فيحرق الله انما  
 امره بالطهارة اذا قام الى الصلاة بعد دخول الوقت كما قاله يا ايها الذين  
 اذقتم الى الصلاة فاعلموا وجوبه وايه اليك المارفق واسموا رؤسكم  
 وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر  
 او جاء احد منكم من الغائط ولاسيما النساء فامسوا بالماء فممسوا بصعيد  
 طيبا فامسوا بوجوهكم وارجلكم ان الله كان عفوا غافلا فلا يجزى عليه  
 قد دخل الوقت لا وضوءه ولا يقيم فاذا دخل الوقت فهو مأمور بالطهارة  
 والصلاة انما هو سعا فاذا عجز ما كتم او خاف الضرر باستعماله حتى يخرج  
 الوقت لم يكن له ان يفوت الصلاة ولم يكن عليه ان يدخل في الضرع الذي  
 هو حرج قد فرجه الله عن المؤمنين بقوله نعم ما يريد الله ليجعل عليكم  
 في الدين من حرج والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** في نسوة الصبيات  
 في الاعتقاد وغيرها كبرها حوز لولي البيت ان يلبسها حرام لا واذا فعل ذلك  
 هل ياتي له لا وفي توبة افشاح الصبيات بالذهب حوزا **الجواب**  
 الحمد لله ليس لولي الصبيات ان يلبسها حرام في اظهر تولى العتمة كما لم يلبسها اسفا  
 واطعامه الميتة فما حوزها الرجال البالغين فعلى الولي ان يحسنه الصبيات  
 وقد فرق عما خطب ربه عنده حوزا على ابن الزبير وقال هو لا يلبسوه

والا  
 في  
 ما  
 حوز  
 الصبيات